المتوسن العبادة الذاتية فانه لا يعرف احد من الخلق الا نفطيه ذاته وليس للملائكة
جمعية آدم ولا وقفت مع الاسماء الالهية التي تخصها وتختص الحق بها وقدسته
وما علمت ان لله اسما علمها فاسبحته بها ولا قدسته فغلب عليها ما ذكرناه
وحكم عليها هذا الحال فقالت من حيث النشأة تجعل فيها من يفسد فيها وليس الا
النزاع وهو عين ما وقع منهم فما قالوه في حق آدم هو عيني ما هو في مع الحق فلو لا ان
سبحانه نقطي ذلك ما قالوا في حق آدم ما قالوا ولو هم لا يشعرون فلو عرفوا لعلموا
لعلموا ولو علموا لعلموا ثم لم يقنعوا على التعرج حتى اذا دعوا في الدعوى بما هم عليه من
التسبيح والتقديس وعند آدم من الاسماء الالهية ما لم تكن الملائكة عليها فما سبحت
ربها ولا قدسته عنها بتقديس آدم وتسبيحه فوصف الحق لنا ما جرى لنقف عنده
ونتعلم الادب مع الله فالمدعي ما الحق منفتق له وهاوون عليه بالتفيه كيف
ان نطلق في الدعوى فنعم بها ما ليس لي بحال ولا انا منه على علم فنقتضح بهذا التعريف
الالهي ما ادب الحق به عباده الا ونحن الخلفا ثم نرجع الى الحكمة فنقول اعلم ان
الامور الكلية وان لم يكن لها وجود في عينها وهي معقولة معلومة بلا شك في الذهن
وهي باطنة لا تزال عن الوجود العيني ولها الحكم والاثر في كل ما له وجود عيني بل هو
عينها لا غيرها اعني اعيان الموجودات العينية ولم تزل عن كونها معقولة في نفسها
وهي الظاهرة من حيث اعيان الموجودات كما هي الباطنة من حيث معقوليتها هو
فاتنا دكل موجود عيني لهذه الامور الكلية التي لا يمكن رفعها عن العقل ولا يمكن
وجودها في العين وجودا تولد به عن ان تكون معقولة وصح كما ان ذلك الموجود
العيني موقتا او غير موقت نسبته الى هذا الامر الكلي المعقول نسبة واحدة غير ان
هذا الامر الكلي يرجع اليه حكم من الموجودات العينية بحسب ما تطلبه حقايق تلك
الموجودات العينية كنسبة العلم الى العالم والحيوة الى الحي فالعلم حقيقة معقولة والحيوة
حقيقة معقولة متميزة عن العلم كما هو العلم متميز عنها ثم نقول في الحق تعالى ان له علما
وحيوة نحو الحي العالم ونقول في الملك ان له حيوة وعلما نحو الحي العالم وحقيقة العلم
واحدة وحقيقة الحيوة واحدة ونسبتها الى العالم والحي نسبة واحدة ونقول في علم الحق
انه قديم وفي علم الانسان انه محدث فانظر ما احدثته الاضافة من الحكم في هذه الحقيقة

المعقول

المعقول انظر الى هذا الارتباط بين المعقولات والموجودات العينية فكما حكم العلم على
من قام به ان يقال فيه انه عالم فكذلك حكم الموصوف به على العالم بانه حادث في حق
الحادث قديم في حق القديم نصا رجل واحد محكوم عليه ومحكوم عليه ومعلوم ان هذه
الامور الكلية وان كانت معقولة فانها معدومة العين موجودة الحكم كما هي محكوم عليها
اذا نسبت الى الموجود العيني فتقبل الحكم في الاعيان الموجودة فان ظهر حكمها في الاعيان
بحسبها ولا تقبل التفصيل ولا التجزي فان ذلك محال عليها فانها بذاتها في كل موصوف
بها على السواء في كل شخص شخص من هذا النوع الخاص لم يتفصل ولم يتعدد بتعداد
الاشخاص ولا برحت معقولة واذا كان الارتباط بين من له وجود عيني وبين من
ليس له وجود عيني قد ثبت وهي نسبة عدمية فارتباط الموجود اذا ان بعضها ببعض
اقرب ان يقبل لان على كل حال بينها جامع وهو الوجود العيني وهناك فما ثم جامع وقد
وجد الارتباط بعدم الجامع فبالجامع اولى واحق وله نشكك ان المحدث قد ثبت
حدوثه وافتقاره الى محدث احدثه لامكانه من نفسه فوجود من غيره فهو مرتبط به
ارتباط افتقار ولا بد ان يكون المستند اليه واجب الوجود لذاته غنيا في وجوده بنفسه
غير مفتقر وهو الذي اعطى الوجود بذاته لهذا الحادث فانتسب اليه لما اقتضاه لذاته
كان واجبا به ولما كان استناده الى من ظهر عنه لذاته اقتضى ان يكون على صورته فما
ينسب اليه من كل شيء من اسم وصفة ما عدا الوجوب الذاتي فان ذلك لا يصح في
الحادث وان كان واجب الوجود ولكن وجوبه بغيره ان بنفسه ثم لتعلم انه لما كان
الامر على ما قلناه من ظهوره تعالى في العلم به على المتقرر في الحادث
وذكرانه ان الآية فيه وفي انفسنا فاستدللنا به علينا فما وصفناه به وصف لما قام من
ذلك الوصف الوجوب الذاتي فما علمناه بنا ومنا نسبناه اليه كلما نسبناه اليه وذلك وردت
الاخبار الالهية على لسنة التراجم الينا في وصف نفسه لنا بنا فاذا اشهدناه شهدنا
نفوسنا واذا شهدنا نفوسنا شهدنا نفسه وله نشكك انا كثيرون فالشخص والنوع وانا واحد
كما علمه صحيحة واحدة معلومة علما قطعا ان ثم فارقا به تميزت الاشخاص بعضها
عن بعض وله ذلك ما كان ذلك لكثرة في الواحد وكذلك ايضا وان وصفنا بما وصف
نفسه من جميع الوجوه فلا بد من فارق وليس الافتقار منا اليه في الوجود وقد وجدنا

بيان ولما

٣ الخاص فلما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)